

# توثيق المخطوط في التراث العربي

قراءة في وسائل القدماء والمعاصرين

عبد العزيز إبراهيم (\*)



## الملخص

يُنظَرُ إِلَى التَّوْثِيقِ عَلَى أَنَّهُ رَكْنٌ مَهْمٌ مِنْ أَرْكَانِ تَحْقِيقِ النَّصِّ أَوْ مَا يُسَمِّيهِ الْقَدَمَاءُ (الْمَتْنَ)، حَرَصَ الْأَوَائِلُ مِنْ خِلَالِهِ عَلَى بَيَانِ سَلَامَةِ اللَّغَةِ وَنَسْبَةِ النَّصِّ لِصَاحِبِهِ خَوْفًا مِنْ سَرَقَتِهِ أَوْ أَنْ يَنْتَحِلَهُ أَحَدٌ، فَكَانَ لَهُمْ مَدْخَلَانِ:

الأول: مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَتْنِ عَامَّةً مِنْ (الإِسْنَادِ، والقِرَاءَةِ، والوَجَادَةِ، والإِجَازَةِ، والإِيرَاقَةِ).  
والثَّانِي بِأَنْ أَخَذُوا جِزَاءً مِنْهُ شَاهِدًا عَلَى نَسْبَتِهِ لِكَاتِبِهِ، وَتَمَثَّلَ ذَلِكَ فِي (النَّقْدِ، وَالتَّهْذِيبِ، وَالمُخْتَصَرِ، وَالشَّرْحِ، وَالنَّبَذِ)، وَهَمَّ بِذَلِكَ حَفِظُوا لِلنَّصِّ مَا دَتَهُ وَمُؤَلَّفَهُ.

أَمَّا الْمُعَاصِرُونَ فَقَدْ تَجَاوَزُوا إِرْثَ الْقَدَمَاءِ بِوَسَائِلٍ يُمَكِّنُ أَنْ نَنْظُرَ إِلَيْهَا مِنْ زَاوِيَتَيْنِ:  
الأُولَى: وَسَائِلُ خَاصَّةٌ وَتَتَمَثَّلُ فِي (النَّقْدِ، وَالتَّعْلِيقِ، وَالاسْتِدْرَاكِ، وَآرَاءِ الشُّيُوخِ الْمُعَاصِرِينَ).  
وَالثَّانِيَّةُ: الْوَسَائِلُ الْعَامَّةُ وَيُمَكِّنُ أَنْ نَجِدَهَا فِي (الطَّبَاعَةِ الْعَامَّةِ، وَالصُّحُفِ وَالْمَجَلَّاتِ، وَالرَّسَائِلِ الْجَامِعِيَّةِ، وَدَوْرِ الْكُتُبِ الْوِثَائِقِيَّةِ).

وبهذه الوسائل، تمكن المعاصرون من مجابهة ما يؤلف أو يطبع أو ينشر

الكلمات المفتاحية: التوثيق، الوسائل، التراث.

(\*) باحث / العراق.

## تقديم

يمثل المخطوط مدونة فكرية، يشهد القدماء فيها لأنفسهم، أنهم أحاطوا بعلوم عصرهم وشاركوا في حضارة أمتهم إبداعاً.

هذه المساهمة شكّلت دليلاً لمن يأتي بعدهم كي يواصل إضاءة طريق التنوير، وكان العرب من الأمم التي وجدت في المكتوب شاهداً حضارياً على مساهمتها في هذا المسار، فترك القدماء لنا تراثاً يملأ خزائن الكتب في العالم، بعد أن كانت منسوخة في أسواق الورّاقين في بغداد ودمشق والقاهرة وبلاد الأندلس.

يذكر ابن النديم في (الفهرست/ ٢٢) أن (العرب كانت تكتب في أكتاف الإبل واللخاف، وهي الحجارة الرقاق البيض، وفي عسب النخيل.. وكانت الكتب في جلود دباغ النورة وهي شديدة الجفاف، ثم كانت الدباغة الكوفية تدبغ بالتمر وفيها لين).

وبعد تأثر العرب الصين، ظهر الورق الصيني الذي اعتمده في الكتابة.. ومن أنواعه (السليمانى، والطلحي، والنوحي، والفرعوني، والجعفري، والظاهرى) الفهرست / ٢٣.

إن المخطوط شكّل بديلاً ثابتاً عن ذاكرة الإنسان المحدودة زمنياً في حياته، وقد تعرّض لضياع إرثه بعد وفاته، سواءً بفعل الآخرين أو ما تلحقه الطبيعة بأفاتها ما دفع ذلك إلى نشر المخطوطات مُحَقَّقة، تحقياً علمياً، كان التوثيق ركناً أساسياً يعتمده المعاصرون في هذا النشر.

إن النص أو المتن — كما يُسمّى القدماء — هو مادة النوع الأدبي شعراً كان أم نثراً، حرص القدماء على سلامته لغةً ونسبةً لصاحبه خوفاً

من سرقة أو أن ينتحلّه أحد، ولهذا وقفوا عند المتن طويلاً لا سيما الجملة التي أشكل مبنائها ومعناها عليهم فدخلوا إليها وقد حصروا أنفسهم في زاوية اسمها «اللفظ والمعنى» وفاتتهم النص بما يمثله من وحدة متماسكة لا ينبغي أن ينظر لها مجزأة أو مفككة، ولم يكن ذلك الصنيع إلا أثراً بلاغياً فرض نفسه على القيم النقدية حيث وجدت هذه القيم في الجملة مستقرها الأمين لمحاكمة النص النثري، وكأنها تقلد نظرة نقاد الشعر إلى أجمل بيت فكانت هذه النظرة سبباً لضياع وحدة القصيدة وجعلت من البيت معادلاً أو موازياً للقصيدة كلها، وأصبحت الإشارة إليها استحساناً للبيت الأجل دون بقية الأبيات.

وربما مرّد ذلك لفردية الشاعر أو جزئية نظريته إلى الصورة فلا يراها كاملة، ولكن ذلك لم يجعلهم يغامرون بالنص دون الوثوق من صحته لغته أو نسبته لصاحبه بل أكدوا سلامته، وكان لهم مدخلان: الأول ما يتعلّق بالمتن عامة من (الإسناد، والقراءة، والوجادة، والإجازة، والإبرة). والثاني بأن أخذوا جزءاً منه شاهداً على نسبته لكتابه، وتمثّل ذلك في (النقد، والتّهذيب، والمختصر، والشرح، والتبذ)، وهم بذلك حفظوا للنص مادته ومؤلفه.

### المدخل الأول / مادة النص

١- الإسناد: وهو من علم الحديث رفعه إلى قائله<sup>(١)</sup> والمُسند من الحديث ما يصل إسناده إلى النبي (ص)، والمرسل والمنقطع ما لم يتصل<sup>(٢)</sup>. ومن الحديث أخذ علماء الشعر ورواؤه الإسناد الذي يدعم صحة النص، وإن لم يبلغوا في ذلك

(١) الصحاح / سند.

(٢) لسان العرب / سند.

من التدقيق والتشدد ما بلغه الفقهاء والمحدثون، ومثال ذلك ما ذكره ياقوت في مُعْجَمِهِ<sup>(٣)</sup> عن الأصمعيّ قال: أنشدَ عوانةً -عوانة بن الحكم من عُلَمَاءِ الكوفةِ بالأخبارِ والشَّعرِ وكان موثِّقًا- بيتين ف قيل له لمن هما؟ قال: (أنا تركت الحديث بغضًا مني للإسنادِ وليس أراكم تُعْفونني منه في الشَّعر).

وإذا كانت الأصولُ للإسنادِ ظهرتْ بعدَ الإسلامِ فإنَّ هذا لا يَعْنِي إهمالَ الإسنادِ قبله، أي في عصرِ ما قَبَلَ الإسلامِ، فكانت سِلْسِلَةُ الرِّوَاةِ الطويلة التي حفظت لنا هذا الشَّعرَ مثالها سِلْسِلَةُ أوس بن حَجَرٍ وزُهَيْرِ بن أبي سُلمى.. ومثْلُ هاتين السلسلتين كانت رِوَاةً لشُعراءِ هُذَيْلٍ والصَّعَالِيكِ وغيرهم<sup>(٤)</sup>. أمَّا إسنادُ الرِّوَاةِ بمعناها العِلْمِيّ فَإِنَّهُ لم يُعرفْ قَبْلَ القَرْنِ الثَّانِي الهِجْرِيّ<sup>(٥)</sup> وهو على نوعين: الأول: الإسنادُ إِلَى عُلَمَاءِ القَرْنِ الثَّانِي من أمثال أبي عَمْرٍو بنِ العَلَاءِ وحمَّادِ الرِّوَاةِ وخَلْفِ الأحمرِ والمُفَضَّلِ الصُّبِّيِّ وأبي عمرو الشَّيبانيّ أو الأعراب الذين عاصروا هؤلاء وأخذوا عنهم. والثَّانِي: الإسنادُ المُرسَلُ أو المُنْقَطِعُ وهو الذي يقفُ عندَ هؤلاء ثم لا يعدوهم، أي أَنَّهُ رُوِيَ عن عُلَمَاءٍ لم يَشْهَدُوا عَصْرَ ما قَبَلَ الإسلامِ ولم يأخذوا الشَّعرَ من شُعراءِ ذلك العصرِ، ومثاله أَنَّ الأصمعيّ روى شعراً لأبي ذؤيبِ الهُذَلِيِّ<sup>(٦)</sup>. فيقول: (أو لم

يَكُنْ عِنْدَ أَبِي عَمْرٍو بنِ العَلَاءِ فيها إسناد؟).  
إِنَّ وِراءَ اقترانِ الإسنادِ بالرِّوَاةِ الأدبِيَّةِ أسبابًا هي:

أ- التَّصْحِيفُ، وهو أَنَّ<sup>(٧)</sup> يَأْخُذُ الرَّجُلُ اللَّفْظَ من قِراءتِهِ في صَحِيفَةٍ، ولم يَكُنْ يَسْمَعُهُ من الرِّجالِ فيُغَيِّرُهُ عن الصَّوابِ، وهذا يَعْنِي أَنَّ العُلَمَاءَ يُضَعِّفون من يَقْصُرُ عملُهُ على الأَخِذِ من الصُّحُفِ من غيرِ أَنْ يَلْقَى العُلَمَاءَ ويأخُذَ عنْهُم في مجالسِ علمِهِم وَيُسْمُونَهُ صُحُفِيًّا، وفي هذا يقول ابنُ سَلَّامٍ عن هذا المنقولِ، وقد تداوَلَهُ قومٌ من كتابِ إِلَى كتابِ، ولم يأخذوهُ عن أهلِ الباديةِ ولم يَعرِضوه على العُلَمَاءِ وليس لأحدٍ - (إذا أجمع أهلُ العلمِ والرِّوَاةِ الصَّحِيحة على إبطالِ شيءٍ منه - أَنْ يَقْبَلَ من صَحِيفَةٍ ولا يَروي عن صُحُفِيٍّ)، وقد حدَّدَ الحافظُ البَغْدَادِيّ في كفايته بعدَ ابنِ سَلَّامٍ بزمَنٍ طويلٍ ذلك بقوله<sup>(٨)</sup>: (يجبُ أَنْ يَكُونَ حَفْظُهُ مأخوذًا عن العُلَمَاءِ لا عن الصُّحُفِ)، والعلَّةُ في ذلك أَنَّ النِّقْلَ يَسْهُلُ فيه الوقوعُ بالخطأ على خلافِ القِراءةِ أو السَّماعِ عن العُلَمَاءِ.

وإذا كان التَّصْحِيفُ عيبًا يحتاجُ إِلَى قِراءةٍ وسَماعِ، وهما نوعٌ من الإسنادِ الذي يُوثِّقُ النَّصَّ فَإِنَّ هذا الأمرَ سائرَ القرونِ الأربعةِ الأولى عِنْدَما شَهدتْ للرِّوَاةِ الشَّفَوِيَّةِ مكانة لا تُنازع، ولكن بعدَ فسادِ ألسنةِ أعرابِ الباديةِ لم يعد للإسنادِ المكانُ الذي احتلَّهُ، فلم يَكُنْ للمؤلِّفينَ بدٌّ من حذفِ أسانيدِ وتركِ المحافظة على نقلها بلفظها إلا في الحديثِ ونحوه<sup>(٩)</sup> وبه ظهر نوع جديد

(٧) طبقات فحول الشعراء ٤ / ١.  
(٨) الكفاية في علم الرِّوَاةِ / ١٦٢.  
(٩) جواهر الأدب في أدبيات وانشاء لغة العرب ١٧٢ / ٢.

(٣) مُعْجَمُ الأَدبَاءِ / لياقوت ١٦ / ١٣٧

(٤) منهج تحقيق النُّصوص ونشرها / ١٩.

(٥) مصادر الشَّعرِ الجاهليِّ وقيمتها التَّاريخية /

٢٧٦.

(٦) ديوان الهُذَلِيِّينَ / ١ / ١٥٩.

من الإسناد لهذا التأليف، ذلك هو الرواية، عن الشَّيْخ: قراءة وإملاء، وكانت وسيلة من وسائل بعض المختاراتِ مثالها شرحُ حَمَاسَةِ أَبِي تَمَامٍ لِلْمَرْزُوقِيِّ (ت/ ٢١٤هـ) وفيها قَابِلٌ بَيْنَ نُسْخِ الحَمَاسَةِ، ولم يَقِفْ الأمر على الاختيارات بل إنَّ التراجِمَ التي جَمَعَهَا ياقوتٌ في مُعْجَمِهِ اعتمدَ فيها على كُتُبٍ متنوعَةٍ<sup>(١٠)</sup> ناقلاً منها، وهذه النقولُ تُمثَلُ تمرِّدًا على فكرة الإسناد وانحيازًا ضدَّ دُعَاة من جهة، ويعدُّ صورةً أخرى من تطوُّر التَّصْحِيفِ الذي أصبح ظاهرةً بعدَ القَرْنِ السابعِ وفيه ظَهَرَت فكرة الموسوعاتِ عن طريق جَمْعِ الكُتُبِ لا تتطلب شروطًا عندَ صدور الكتاب الموسوعي إذ يكونُ فيها المُؤَلَّفُ المرجعَ الأخيرَ في إسناد الكتاب.

**ب- المُتَّهَمُ فِي أَمَانَتِهِ:** يكونُ الإسنادُ حاجزًا عن رواية الانتحالِ أو الصَّنعة، والقاعدةُ في ذلك قبولُ الرِّوَايَةِ مَبْنِيًّا على الضَّبِطِ والوثوقِ أمَّا اعتبارُ القولِ فَمَبْنِيًّا على أوضاعِ اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ والإحاطة بقوانينها<sup>(١١)</sup>.

**ج- الرِّوَايَةُ الواحِدَةُ:** وهذا ما يحدثُ عندمَا يَجْمَعُ الرِّوَايَةَ أو العالِمُ شعرَ الشَّاعِرِ عن رواية واحدة ولكنَّ شرحه وتفسيرَ غريبه مروِّي عن شيوخٍ متعدِّدين ويكونُ العالِمُ الرِّوَايَةَ الذي جَمَعَ ذلك حريصًا على أن يُسندَ كلَّ قَصِيْدَةٍ إلى رابِئِها أو أبياتِها<sup>(١٢)</sup> على وفقِ قاعدةِ قِيَمَةِ الحَدِيثِ في

(١٠) مُعْجَمُ الأَدْبَاءِ (م.س.) / المقدمة ١/ ٦١-٦٥.

(١١) خزانة الأَدبِ ولب لباب لسان العَرَبِ ١/ ٧.

(١٢) مصادر الشعر الجاهلي (م.س.) / ٢٨٣.

إسناده<sup>(١٣)</sup>.

والسؤال: هل كان الإسناد ملزمًا لعلماء اللُّغَةِ والأدبِ؟ والجوابُ يَظْهَرُ في مُؤَلَّفَاتِ القَدَمَاءِ التي وُجِدَ في بعضها وفُقدَ من الآخر. فَمِنَ الذين التزموا الإسنادَ أبو الفرجِ الأصبهانيُّ في أغانيه ومن الذين أهملوه المُبرِّدُ، ومن هذا نَسْتَدِلُّ على أنَّ الإسنادَ لم يَكُنْ -حتى القرنين الثالث والرابع الهجريين حين شاعَ وغلبَ- أصلًا ثابتًا من أصولِ الرِّوَايَةِ الأدبيَّةِ ولم يَكُنْ أساسًا من الأسسِ التي يُحتَكَمُ إليها في الاستشهادِ وصحَّةِ النَّصِّ، وعليه فإنَّهُ يتفاوتُ الأخذُ به ما بينَ اعتماده أو إهماله ولكنهم اشتروا في حالة وجوده في الرِّوَايَةِ أن يسندَ أو يحيلَ على كتابٍ مُعْتَمَدٍ عندَ أهلِ اللُّغَةِ، وفي هذه الحالة يكونُ الإسنادُ توثيقًا لصحَّةِ الرِّوَايَةِ المنقولةِ عن الكتاب، ولكنهم لم يُهملوا المَتَنَ إذا جاءتْ روايته مطابقةً للقياس. فيقولُ أبو البركات الأنباريُّ<sup>(١٤)</sup>: إذا تعارضَ نقلانِ أُخِذَ بأرجحهما، والترجيحُ يكونُ في شَيْئَيْنِ: أحدهما الإسنادُ والآخرُ المَتَنُ، فأما الترجيحُ في الإسنادِ فإنَّ يَكُونُ رِوَاةٌ أحدهما أكثرَ من الآخرِ أو أعلمُ وأحفَظُ، أمَّا التَّرجيحُ في المَتَنِ فإنَّ يَكُونُ أحدُ القائلين على وفقِ القياسِ والآخرُ على خلافِ القياس.

**٢ - القراءة:** قال الأَخْفَشُ<sup>(١٥)</sup>: (إذا نُسِخَ الكتابُ ولم يُعَارَضْ ثمَّ نُسِخَ ولم يُعَارَضْ خرَجَ أَعْجَمِيًّا) وهذا يعني توثيقَ النَّصِّ المَنسوخِ لأنَّ النَّسْخَ دون

(١٣) حديث الأربعاء ١/ ٥٣.

(١٤) الأعراب في جدل الاعراب / ٢٧.

(١٥) الكفاية في علم الرواية (م.س.) / ٢٣٧.

قراءةٍ قد يوقعُ في الخطأ، وهذا ما دفعَ القُدَمَاءَ إلى رفضِ المَنقولِ عن الكُتُبِ السَّابِقَةِ واتِّهامِ مَنْ يأخذُ عنها دونَ قراءةٍ على العُلَمَاءِ بأنَّه صُحُفِيٌّ، وهذهِ القراءةُ أنواعٌ هي:

**أ- القراءةُ على الشَّيْخِ:** وتكونُ بقراءةِ المَتْنِ كُلِّهِ أو بعضِهِ، وهي طريقةٌ عِلْمِيَّةٌ لتوثيقِ صِحَّةِ المَتْنِ (الكتاب). فقد جَرَتْ عادةُ العُلَمَاءِ القُدَمَاءِ أَنْ يَقْرَأُوا الكتابَ المَخْطُوطَ على شيخٍ عالمٍ كبيرٍ، وأنَّ يُثَبِّتُوا أسماءَ الذين قرأوا عليه في آخرِ النُّسخَةِ المَخْطُوطَةِ<sup>(١٦)</sup> ومثالُ ذلك ما ذكره بروكلمان<sup>(١٧)</sup> عن سيرةِ ابنِ هِشَامٍ قائلًا: (وبقيتُ لنا أشهرُ الرِّوَايَاتِ لسيرةِ ابنِ اسحاقَ وهي روايةُ أبي مُحَمَّدٍ عبدِ الملكِ بنِ هِشَامٍ بنِ أَيُوبَ التي قرأها في الكوفةِ على زيادِ بنِ عبدِ الله) وهذهِ القراءةُ بمنزلةِ السَّمَاعِ منه كما يذهبُ إلى ذلك الحافظُ البَغْدَادِيُّ<sup>(١٨)</sup>.

**ب - السَّمَاعِ على الشَّيْخِ بقراءةٍ غيره،** وهو النقلُ غيرُ المُبَاشِرِ، لأنَّ الناقلَ لم يَكُنْ هو المقصودُ بالقراءةِ بل السَّمَاعِ، لذا قالوا عندمَا يروي يقول: قرئ على فلانٍ وأنا اسمعُ، وما يواجه السامعُ لهذهِ القراءةِ هو الوقوعُ في الخطأ، ولذا يرى الحافظُ البَغْدَادِيُّ في كفايته «أن الواجب رواية المَتْنِ حملًا عنه في حمل الكلمة على الخطأ والتَّصْحِيفِ عن الراوي ثمَّ يتبين صوابها» بعد ذلك.

وإذا اعتبرنا القراءةَ وجهًا لتوثيقِ النَّصِّ فإنَّ ذلك يَعمُرُ الحفاظَ عليه نسبةً ونصًا فقد نُقلَ عن القُدَمَاءِ أَنَّ كتابَ سيبويه لم يُقرأ في حياته على

(١٦) قواعد تحققيق المخطوطات / ٢٥.

(١٧) تاريخ الأدب العربي (بروكلمان) ١٢/٣.

(١٨) الكفاية (م.س.) / ٢٦٢.

أحدٍ، وفي هذا يذكُرُ أبو البركاتِ بنُ الأنباريِّ<sup>(١٩)</sup>: (إنَّ أبا الحَسَنِ الأَخْفَشَ لما رأى أَنَّ كتابَ سيبويه لا نظيرَ له في حُسْنِهِ وصِحَّتِهِ، وأنَّه جامعٌ لأصولِ النَّحوِ وفروعه، استَحَسَنَهُ كُلَّ الاستحسانِ فإنَّ أبا عَمَرَ الجَرَمِيَّ وأبا عُثْمَانَ المازنِيَّ توهُمَا أَنَّ أبا الحَسَنِ الأَخْفَشَ قد همَّ أَنْ يدَّعيَ الكتابَ لنفسِهِ، فقالَ أحدهما للآخر: كيفَ السبيلُ إلى إظهارِ الكتابِ ومَنعِ الأَخْفَشِ من ادعائه؟ فقال: أَنْ تقرأه عليه، فإذا قرأناه عليه أظهرناه وأشعنا أَنَّهُ لسيبويه فلا يُمكنه أَنْ يدَّعيه).

**٣ - الوجادة:** وتَعني استخدامَ أحدِ الكُتُبِ والنقلِ عنه دونَ روايةٍ عن مؤلِّفه أو عن روايةٍ، وبغضِّ النظرِ عن المُعاصرةِ أو القِدَمِ، ويقولُ الباحثُ بهذا الطريقِ: وجدتُ في كتابِ فلانٍ، أو قال، أو حدَّثت، ونحو ذلك<sup>(٢٠)</sup> ويُقننُ الحافظُ البَغْدَادِيُّ في كفايته بقوله<sup>(٢١)</sup>: (لا تجوزُ الرِّوَايَةُ على سبيلِ الوجادة.. لهذا صارت الكُتُبُ بأنَّ يروى عنه ما يَصِحُّ من سماعاتِهِ فيجوزُ أَنْ نقولَ أخبرنا أو حدَّثنا) أمَّا في حالةِ الوجادة فيكونُ مثالنا: (وجدتُ في الأصلِ المَنقولِ عنه ما نصُّه).

إنَّ الوجادةَ لم تَظهرْ إلا في الحِقْبَةِ المُتأخِّرةِ، وكان وراءَ هذا الظهورِ كثرةُ المُدَوَّنِ من المؤلِّفاتِ في شتَّى العلومِ اللغويَّةِ أو الدينِيَّةِ من جهةٍ، وتضالُّ دورِ الرِّوَايَةِ الشُّفويَّةِ بعدَ أَنْ فسدتُ ألسُنُ سگانِ البواديِ وافرغوا ما بَجَعبتهم من الشَّعرِ

(١٩) نزهة الألباء في طبقات الأدباء / ٩٢.

(٢٠) مناهج تحققيق التُّراثِ بين القدامى والمحدثين / ٢٣.

(٢١) الكفاية (م.س.) / ٣٥٢.

أو النَّثر فلم يجد المُولِّفون في هذه الحِقِيقَةِ وما بعدها من طريقِ سِوَى مُؤَلِّفاتِ سابِقِيهِم، وكان من هؤلاء السُّيوطِي الذي أشارَ إليها بقوله<sup>(٢٢)</sup>: (قالَ الترمسيُّ في نكتِ الحَماسَةِ: وجدتُ بخطَّ أبي رِياشٍ... فكانتُ الوَجادَةُ توثيقًا يرى فيه الباحثُ أنَّ المنقولَ يُطمأنُّ إليه لتواترِ نقولِهِ وصلًا إلى الأصلِ، وإن اختلفَ في بعضِ الأحيان. ٤ - الإجازة: في معناها الإصطلاحِيّ عبارة عن إذنِ الشَّيخِ في الروايةِ عَنْهُ، أمَّا بلفظِهِ، وأمَّا بخطِّه بما يُفيدُ الإخبارَ الإجماليَّ عُرفًا<sup>(٢٣)</sup> وهي أعلى مَنْزلةً من السَّماعِ كما يراها البعض<sup>(٢٤)</sup> وهذا المُصطلحُ يختلفُ عن الإجازة في الشعر<sup>(٢٥)</sup> الذي يَعني بِناءِ الشَّاعرِ بيتًا أو قسيماً يزيدُه على ما قبلَه وربَّما أجازَ بيتًا أو قسيماً بأبياتٍ كثيرة. وقد فرَّقَ القاضي التَّنوخيُّ بين الوَجادَةِ والإجازة<sup>(٢٦)</sup> فقال الوَجادَةُ هي أخذُ البحثِ من كتابٍ من غيرِ سَماعٍ ولا إجازةٍ ولا مناولة، أمَّا الإجازةُ فهي الإذنُ في الروايةِ لفظًا أو كِتابةً، وقد اختلفَ العُلَماءُ في الإجازة فذهب قومٌ إلى جوازِها<sup>(٢٧)</sup> وتمسَّكوا في ذلك بأنَّ الرسولَ مُحَمَّدًا (ﷺ) كتبَ كتابًا إلى الملوكِ وأخبرتُ بها رسلُهُ، ولم يَكُنْ ذلك إلا بطريقِ المَناولَةِ والإجازةِ فدلَّ على جوازِها، وذهب آخرونَ إلى أنَّها غيرُ جائزةٍ لأنَّه يقولُ: أخبرني ولم يوجد ذلك.

(٢٢) المزهري في علوم اللُّغة وأنواعها ١/ ١٦٨.

(٢٣) الكفاية (م.س.) / ٣٢٥.

(٢٤) المَصَدِرُ نَفْسَهُ / ١٥٨.

(٢٥) العمدة في محاسن الشعر ٢/ ٨٩.

(٢٦) القاضي التَّنوخي وكتابه النشوار / ٢١.

(٢٧) لمع الأدلة / ٩٢.

أمَّا أركانها فقد جمعت بأربعة: مُجيزٌ، وهو الشَّيخُ، ومُجازٌ، وهو الرَّاوي عنه، ومُجازٌ به: وهو الكتابُ أو الجُزءُ ونحوهُما. وصيغة: وهي العبارة الدَّالة على الإذن.

وقسمت إلى: عامَّة ومُحدَّدة. فالعامَّة تكون الإجازةُ بها بما يَحملُهُ من الكُتُبِ المُؤلَّفة من قراءةٍ أو سَماعٍ أو مُناولةٍ أو إجازةٍ، وأمَّا المُحدَّدة وهي خلافُ العامَّة، وذلك بأن يروي نَصًا مُحدَّدًا<sup>(٢٨)</sup>. وقد تقتصرُ القراءةُ بالإجازة وهذا ما يحدث في تقويمِ كتاب.

٥ - الإبرازة: وجمعها إبرازات وهي المَرَّاتُ المُختلفة التي يَظْهَرُ فيها الكتابُ، ويُطابِقُ الإبرازُ في زماننا الطَّبَّعة.. وكانَ الكتابُ يُبرَزُ أحيانًا بَعْدَ وفاةِ المُؤَلِّفِ أو في حياتِهِ مرَّةً أو مرَّاتٍ مع بعضِ الشُّروحِ والتَّفسيرِ أو مع شيءٍ جديدٍ به بَعْدَ أَنْ يُضَمَّ إليه ما جَمَعَهُ غيره من المُلحقات<sup>(٢٩)</sup>.

وهذه الإبرازات تكون على نوعين: ما كان منها في حياة المُؤَلِّفِ، أو ما جرت بعده.

أ- إبراز المُؤَلِّفِ: وهي الإملاءاتُ المُختلفة للكتاب الواحد التي تُؤدِّي إلى اختلافِ النُّسخِ في الزيادة والنقصان... ويكونُ سببُهُ المُؤَلِّفُ نَفْسُهُ. فقد يُولِّفُ الكتابَ مرَّاتٍ عدَّة فيزيدُ في بعضها أو ينقص منها<sup>(٣٠)</sup> وهذا يَخلُقُ رواياتٍ مُختلفة لنصِّ المُؤَلِّفِ ويحدثُ ضررًا به في حالة نَشْرِ الإبراز الناقص.

ب- إبرازُ بَعْدَ وفاةِ المُؤَلِّفِ: وتَظْهَرُ إبرازاتُ بَعْدَ وفاةِ المُؤَلِّفِ تتمثلُ بإضافاتٍ وشروحٍ على

(٢٨) مناهج تحقِيق التُّراث (م.س.) / ٢١.

(٢٩) أصول نَقْد النُّصوص ونشر الكُتب / ٢٦.

(٣٠) مناهج تحقِيق التُّراث (م.س.) / ٦٩.

نُسخة الكتابِ أو المخطوطِ ومثال ذلك كتابُ  
سببويه الذي لم يذع في حياته.

### المدخل الثاني: الاستشهاد بجزء من النص

والتوثيق في هذا المدخل لا يقصدُ به طرق  
التَّحمل والأداء بل ما يدلُّ على الوثوق بالنص  
صحةً ونسبةً لكاتبه وفيه معنى الدلالة لا التثبيت  
من النسخ، وتظهر هذه الدلالة في نماذج منقولة  
عن النص (المتن) نفسه وتكونُ في:

١-النقد: هو عمليةٌ تقويم النص بتفسيره  
وتحليله ثم الحكم عليه سلباً أو إيجاباً، ويشترطُ  
فيه الفهم، وفي هذا يقولُ (برجستراسر)<sup>(٣١)</sup> لا  
نقد إلا بعد فهم ولا يتم هذا الفهم دون معرفة  
النص نفسه فكرةً وأسلوباً ضمن بيئته الاجتماعية  
عامّة التي أفرزته، ولذا يعتبر النقد روايةً ثانية  
للنص لأنه يظهر اعتماد الناقد في نقده على  
عرض المتن، وبذلك نستفيد من هذا العرض في  
توثيق النص نفسه، وهذا ما دَفَع بالمعاصرين  
الذين استفادوا من رأي القدماء إلى نقد النص  
بطريقتين هما: التوثيقي والأدبي.

فالأولُ يعني العملية التي يمتحنُ بها الباحثُ  
الخبرَ أو الحكمَ أو النصَّ (الشعر والقصة) ليتوثق  
من صحتها، فإذا اطمأنَّ إلى الصحة اعتمدها،  
ويكونُ على شكلين:

أ-النقد الخارجي: وهو يبينُ صحة النصِّ  
ومصدره، ونعني بصحة النصِّ امتحانَ الخبرِ من  
دون زيادةٍ أو نقصٍ أو تحريف.

ب-النقد الداخلي: وله وجهان: إيجابيٌّ وهو  
تجزئة النصِّ اعتماداً على اللغة ودلالة المفردة

(٣١) أصول نقد النصوص (م.س.) / ٤٩.

في النصِّ وآخرُ سلبياً، وهو الشكُّ في صحته.  
أمَّا الآخرُ (النقد الأدبي) فهو عمليةٌ خاصّة بالنصِّ  
يقفُ بموجبها الباحثُ بإزاء النصِّ مُحللاً ومفسِّراً  
ومبيناً المحاسنَ والمساوئَ في حدود الظرفِ  
المُحيط بالنصِّ.

٢-التَّهذيب: لا تخرُجُ لفظةً التَّهذيبُ لغةً عنها  
اصطلاحاً في معنى التنقيحِ أو الإصلاح<sup>(٣٢)</sup>. ولم  
يظهر هذا التوثيق إلا بعدَ مرحلة تدوين الأصلِ  
وما يعملُ على تسهيله وتوضيحه في العصرِ  
العَبَّاسيِّ، وحاول فيه القدماءُ تشذيبَ ما رويَ في  
هذه المؤلفات زيادةً أو نقصاً، وقد بلغَ هذا العملُ  
شأواً في القرنِ الرابعِ الهجريِّ، ولاسيما في  
المعاجم حين ظهرَ معجمُ أبي منصورٍ الأزهريِّ  
المُسمَّى بـ(تهذيب اللغة) الذي بناه على (العين)  
منهجاً ومادةً وزاده بحصيلة قرنينِ بعدَ الخليلِ  
بنِ أحمد، فهو ليس تهذيباً بالمفهوم المُحدَّد  
لاختصار الرواية بقدر ما يشكلُ إضافةً حافظتُ  
على النصِّ ووثقته، وهذا ما سهَّلَ عملَ استاذين  
جليلين (الدكتور مهدي المخزومي والدكتور  
إبراهيم السامرائي) عندما حَقَّقا كتابَ العينِ  
للخليل بن أحمد.

ومن صنيعِ القدماءِ نجدُ أن دلالَةَ التَّهذيبِ  
أخذتُ مفهوميين: الأولُ الزيادة، والثاني الاختصارُ،  
وكان فعلُ الأزهريِّ قد ذهبَ إلى الأولِ، أمَّا مثلاً  
الثاني فهو كتابُ «السيرة النبوية لابن هشام»  
والكتابُ في أصلِهِ سيرةُ كتبها ابنُ اسحاق (ت/  
١٥٣هـ) ضُمَّتْ (المبتدأ) وهو تأريخُ الرسائلِ  
حتى بداية الإسلامِ (المبعث) حياةُ الرسولِ (ﷺ)

(٣٢) لسان العرب (م.س.) / هذب.

في مكة و(المغازي) حياة الرسول (ﷺ) في المدينة، وقد هدبها ابن هشام بحذف أحداث قد يكون للأسطورة دور في روايتها أو وقائع تؤثر في معاصريها، منها ما ذكره (هوروفتش) في كتابه<sup>(٣٣)</sup> من أن في الكتاب حوادث ما كان العباسيون ليرضوا عنها، مثل اشتراك العباس مع الكفار في غزوة بدر وأسر المسلمين إياه).

٣-المختصر: قال الخليل بن أحمد في (العين)<sup>(٣٤)</sup> الاختصار في الكلام: (ترك الفضول واستيجاز ما يأتي على المعنى) ولا يخرج المعنى الإصطلاحي عن اللغوي بأن دل على متابعة مؤلفات العلماء التي تترك أثرًا واضحًا على الحياة اللغوية والأدبية بالإيجاز أو الحذف دون المساس بالفكرة، ويعلم د. تمام حسان سبب ظهور المختصرات بأنه تعليمي فيقول<sup>(٣٥)</sup>: (ولقد تم هذا التحول في منتصف القرن الثاني الهجري وازداد قوة بظهور كتاب سيبويه، وحين ارتضى النحاة لأنفسهم مهنة المؤدبين لأبناء العلية من القوم نشأت المختصرات.. وفي أوائلهم الكسائي مؤدب الأمين والمأمون..) وفي الأدب لاقى كتاب الأغاني حظًا كبيرًا من الاهتمام فاختصره ابن المغربي (ت / ٤١٨ هـ) وابن واصل الحموي (ت / ٦٩٧ هـ) وسماه (تجريد الأغاني من ذكر المثالث والمثاني) وابن منظور (ت / ٧١١ هـ) وسماه (مختار الأغاني في الأخبار والتهاني)، ولم يرض هذا العمل بعض القدماء وفيه يقول ياقوت

الحموي<sup>(٣٦)</sup>: (إن المختصر لكتاب كمن أقدم على خلق سوي فقطع أطرافه، فتركة أشلّ اليديين ابتر الرجلين، أعمى العينين أصم الأذنين). إن المختصر حين يعد توثيقًا للنص فإن ذلك يرجع إلى جزء من المتن نفسه قد ذكر فيه، وهو بهذا الذكر قد أكد صحة متنه ونسبة النص لصاحبه ويكون على ثلاثة أوجه.

الأول: الإطالة ومثالها (مختار الأغاني في الأخبار والتهاني) الذي اختاره ابن منظور من كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني، وأظهر فيه زيادة عما نقل عنه، وهو يتحدث عن خبر أبي نواس وعشقه لجنان جارية عبد الوهاب الثقفي في البصرة<sup>(٣٧)</sup>.

والثاني: الإيجاز، وفي المختار نفسه ذكر ترجمة للمرقش الأصغر<sup>(٣٨)</sup> مختصرًا للشعر دون الحكاية. والثالث المطابقة، وفي المختار أيضًا ترجمة سعيد الدارمي<sup>(٣٩)</sup> الذي نقل ترجمته عن الأغاني ولكنه قد يتصرف في التقديم والتأخير دون أن يخل ذلك بالنص.

-الشرح: قال ابن منظور في اللسان<sup>(٤٠)</sup>: (الشرح هو الكشف، وشرح فلان أمره أي أوضحه وتقول شرحت الغامض إذا فسرتة). وفي العين<sup>(٤١)</sup> معناه البيان، ولذا اتخذه القدماء طريقًا للتأليف فيعمد المؤلف إلى نص نفيس سار ذكره أو كتاب

(٣٦)مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ (مقدمة المؤلف) ١ / ١٤.  
(٣٧)مختار الأغاني في الأخبار والتهاني: ٣ / ١١٩.  
(٣٨)المصدر نفسه ٣ / ٥٨١.  
(٣٩)نفسه ٤ / ١٨٢.  
(٤٠)لسان العرب / (م.س.) (شرح).  
(٤١)كتاب العين / (م.س.) (شرح).

(٣٣)المغازي الأولى ومؤلّفوها / ٦٤.

(٣٤)كتاب العين / خصر.

(٣٥)الأصول (دراسة ابيستمولوجية) / ١٨٤.

موجز اشتهر أمره، فيتناوله بالتفسير والشرح إن كان مبهمًا أو يبسطه بالإيضاح إن كان موجزًا، ويزيد فيه بما يحتاج له من المعاني، وما وقع من الخبرات، ثم يستطرد بما يتداعى إلى ذهنه من فنون الكلام مما قرأ وحفظ أو سمع وروى فيكون النص أو الكتاب بعد ذلك شيئًا آخر حافظًا بالفوائد جامعًا لشتيت المسائل<sup>(٤٢)</sup> في هذا يقول (برجستراسر)<sup>(٤٣)</sup>: (الشرح إذا احتوى المتن فهو عبارة عن نسخة أو إبرازه لكتاب) ولكنه حذر من تدخل الشارح في النص مهذبًا إياه. فقال: «ولكن الشارح كثيرًا ما يهذب المتن قبل شرحه، ويصحح ما يراه خطأ فتلك التصحيحات حدسية غير مروية، فإن كان المصحح قد أصاب في حدسه فلا ضرر وإلا أصبحت الرواية غير أصلية» وقد اختلفت أساليب القدماء في كشفهم النص أو توضيحهم مشكله فقد يكون إسهابًا أو يكون اختصارًا لا يتعدى شرح مفردة أو تعليقًا موجزًا ومثاله شرح لامية العرب للعكبري (ت/٦١٦هـ).

وقد ظهرت في العصور المتأخرة الشروح على الشعر أو ما نسميه بالشواهد ومثالها «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» لعبيد القادر البغدادي الذي شرح فيه شواهد الشافية في النحو للرضي. وهذه الشروح عامة قد تكون قصيدة أو بضع قصائد أو ديوان شعر وفي هذا يقول برجستراسر<sup>(٤٤)</sup>: (وتذكر في كثير من دواوين الشعر وكُتب الأدب روايات نثرية تبحث في الحوادث التي قيل فيها الشعر، وينبغي أن

(٤٢) تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون (تصدير) / ٣.

(٤٣) أصول نقد النصوص / (م.س.) ٣٩.

(٤٤) المصدر نفسه / ٤٩.

ينقد الناقد تلك الروايات نقدًا قاسيًا لأن بعضها مأخوذ من الشعر نفسه وبعضها مُستقل).

٥- النُّبذ: قال ابن منظور<sup>(٤٥)</sup>: (النُّبذ: الشيء القليل ونُبذة.. قطعة) وقد تُستعمل للقطعة من الشيء على حدة كالنُّبذة من الكتاب<sup>(٤٦)</sup> وهي في معناها الإصطلاح لا تتعد عن اللغوي، ونعدها رواية ثانية للنص لكونها تذكر جزءًا مقتطعًا منه يوثق لصحته ونسبته، ويكثر في النثر ويقل في الشعر ويكون على نوعين:

أ- من المدون: ويتمثل في الترجمة والتعريف والموضوع (مادة الكتاب). إن نصوص النُّبذ المأخوذة عن المدونات (المؤلفات) كثيرًا ما تُسبق بلفظة (نقلت)<sup>(٤٧)</sup> أو (استخرجت) ولا يتجاوز المنقول بضعة أسطر وقد يتكرر، فإن تكرر فإنه يربط بلفظة (قال).

ب- من المسموع: ونقصد به ما ينقل بطريقة وهذا النوع من التأليف سبق إليه القاضي التَّنُوخِيُّ في (نشوار المحاضرة) وقلده من بعده ابن حجة الحموي في كتابه (ثمرات الأوراق) ولذا يُمكن أن تُعد النُّبذ توثيقًا للنص، وتكمن أهميتها في ثلاث فوائد هي:

الأولى: صحة النص المنقول عن المصدر الذي أخذ منه اسم صاحبه.

الثانية: الإشارة إلى الإحالات من خلال المصدر الذي أخذ عنه النص.

الثالثة / تحديد النص إن كان منقولًا أو مسموعًا. وإذا كانت رؤية القدماء لتوثيق النص على وفق

(٤٥) لسان العرب / (م.س.) نبذ

(٤٦) المنجد في اللغة / نبذ.

(٤٧) وفيات الأعيان / ٦/١٢٨.

ما تقدم حفاظاً على سلامته وصحة نسبه لصاحبه فإن المعاصرين قد تحفظوا على مسألة الإسناد وفي هذا يقول د. طه حسين<sup>(٤٨)</sup>: (فحنّ معرّضون لأنّ نخدع أنفسنا في أمر الرواة، أمّا لأنّهم أنفسهم مخدوعون، وأمّا لأنّهم خادعون. وإنّ فاعناية بالسند لا تكفي لتصحيح ما يصل إلينا من طريقه) ويزيد د. ناصر الدين الأسد على هذا الرأي قوله<sup>(٤٩)</sup>: (وليس بين أيدينا كتاب واحد لتجريح الشعر الجاهلي من طرق مختلفة ولا كتاب واحد للجرح والتعديل في رواة الأدب). أمّا مسألة الإجازة فإنّ د. مصطفى جواد يرى فيها صحة للكتاب فيقول<sup>(٥٠)</sup>: (توجد أحياناً في أوائل الكتاب أو أواخره إجازة بروايته عن مؤلفه أو عن راوية عنه، مع إثبات قائمة سماعات يعترف بها المؤلف أو الراوي، وذلك بسماع فلان أو فلان أو غيرهما الكتاب من المؤلف اعترافاً خطياً، فتلك الإجازة وتلك السماعات لها فوائد جزيلة في التأريخ وجليلة من حيث صحة الكتاب ومبلغ الاعتماد عليه، وقد يُعْتَرُ فيها أحياناً على تراجم موجزة مهمة وأسماء علماء مجهولين غير مذكورين بالسماعات الأخرى).

ولم يقف المعاصرون عند ما واجهوا مسألة توثيق النص على إرث القدماء، بل اعتمدوا وسائل ساهموا بصنعها وكانت الحضارة، باعتبارها زمناً مضافاً في الإبداع، عاملاً على خلق تلك الوسائل التي يمكن أن ننظر إليها من زاويتين:

(٤٨) في الأدب الجاهلي / ٢٥٧.

(٤٩) مصادر الشعر الجاهلي (م.س.) / ٢٨١.

(٥٠) أمالي مصطفى جواد في فن تحقيق النصوص

مجلة المورد / مج ٦ / ١٤ / ص ١٢٤ - ١٢٥.

### الأولى: الوسائل الخاصة وتتمثل في:

(١) النقد: ويكون في ما يُنشر في الصحف أو المجلات أو في مقدمات الكتب وفيه يُعرّف الناقد بجهد الكاتب وعلمية النص الذي تناوله في الكتاب أو المقالة.

(٢) التعليق: ويختلف عن التعريف في كونه شرحاً موجزاً للنص سواءً أتعلق الأمر بالجملة أم بالكلمة، موضحاً رأيه في المكتوب، ولكن الإيجاز ليس شرطاً في التعليق النقدي فقد يكون الشرح مطوّلاً إن احتاج النص إلى ذلك، وفي كلتا الحالتين يوثق النص سلامته أو نسبه إلى صاحبه.

(٣) الاستدراك: وهو إلحاق على ما فات الباحث في كتابه أو مقالته، وفي هذا يوضح المعقب زيادته أو تصحيحه على وهم وقع فيه الكاتب، وقد يلجأ إلى تحديد موقفه من النص قدر ما يتعلق الأمر بمادة النص نفسه أو نسبه من حيث الصحة أو الانتحال (سرقة النص) أو تدافع النسبة (ادعاء آخر بأن النص له) - أمّا التعقيب فهو أقرب إلى الاختصار ويختلف عن الاستدراك كونه أيضاً لمادة النص دون أن يدخل في تفصيلات تخرج عن مهمته في التوضيح مبيناً وجهة نظره بإيجاز.

(٤) آراء الشيوخ المعاصرين: ولهؤلاء خبرة طويلة تظهر في كتبهم ورسائلهم وما يذكرونه في مقابلاتهم تكون قواعد لتوثيق النص عند المتأخرين عنهم، ولعل في خبرة العلامة انستاس ماري الكرملّي، ود. مصطفى جواد، ود. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي،

والعلامة مُحَمَّدُ بهجة الأثري في العراق، والأستاذ عبد السلام هارون، وأحمد مُحَمَّدُ شاكر، والسيد أحمد صقر، ومُحَمَّدُ أبو الفضل إبراهيم، ود. حسين نصّار في مصر، وصلاح الدين المنجد في سوريا - على سبيل التمثيل لا الحصر - شواهد في نشر الكتاب الموثق.

**الثانية: الوسائل العامة يُمكن أن نجدها في:**  
**(١) الطباعة الحديثة:** بما تقدّمه الطباعة بأشكالها المختلفة من خدمة تساعد على نشر الكتاب الموثق نصّاً ونسبةً لمؤلفه في زمن قصير إذا قورن بالزمن الذي يستهلكه النّاسخ في نسخ الكتاب، ناهيك عن سلامة المخطوط من الناحية اللغوية أو ضبط نسبه لصاحبه أو ميل هواه له أو لغيره عند النسخ، ويتضح ذلك زيادةً أو نقصاً في المنسوخ، ولكن ذلك لا يعني أنّ المطبعة الحديثة بعيدة عن الخطأ عند طبع الكلمة أو الجملة، ولذا فإننا قد لا نجد كتاباً سالمًا من الأخطاء المطبعية لا يحتاج إلى تصحيح بعد طبعه، وهذه الآفة لم تزل دون معالجة رغم جهود التصحيح والتصويب التي تجري على تجارب الطباعة الأولى، ومع هذا فلا ينبغي أن ننسى الزمن الذي اختزلته المطبعة لإخراج الكتاب قياساً إلى أيام النسخ، وقدرة هذه المطابع على طبع العدد الهائل من الكتاب ذاته صحّةً، وتوثيقاً للمعلومات أو صاحبها، فضلاً عن ذلك فإن تكرار طبع الكتاب أكثر من مرة بالإشارة إلى رقم الطبعة (الأولى، الثانية... وهكذا) يُعدّ توثيقاً، وهو - في الوقت نفسه - يؤكد نسبة الكتاب لصاحبه .

وقد تزيد في القيد، فتضيف دار النشر نصّاً مفاده (جميع الحقوق محفوظة: لا يُسمح بإعادة

إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن سابق من الناشر). وقد يطلب المؤلف هذا الحق، فتكتب عبارة (حقوق الطبع محفوظة للمؤلف).

**(٢) الصّحف والمجلّات:** بما تنشر من مقالات أو دراسات يوثق أصحابها نصوصهم توثيقاً علمياً، وتحفظ لهم هذه الصّحف وتلك المجلّات نسبتها إليهم، وإن كان المطبوع عرضة للأخطاء الطباعية.

**(٣) الرّسائل الجامعية:** الجامعة بما تقدّمه للباحث من خطة أو منهج للبحث ساهمت بجهد كبير في النشر العلمي الموثق في ما يُناقش من رسائل علمية (الدبلوم / الماجستير / الدكتوراه) وتحت إشراف أساتذة اختصاصيين لهم خبراتهم وتجاربهم وممارساتهم التدريسية في هذا المجال، ولذا تراهم يتابعون أصحاب هذه الرّسائل في:

**أ- ضبط المتن من ناحية المعلومة واللغة،** وهذا الجهد يضطلع به الاستاذ المشرف والخبير الذي تحال إليه الرسالة، ثم لجنة المناقشة بما تقدّمه من آراء أو تصويبات تخصّ النصّ.

**ب- الإحالات،** وهي الفكرة المنظمة لتخريج النصّ والتعليق عليه يعتمدها الباحث لإفادة القارئ بالمصدر الذي أخذ عنه المعلومة، وتكون هذه الإحالة على نوعين: ما كانت عامة (المنهج)، وما كانت خاصة (المصدر)، ويشترط في الإحالة الوضوح، لأنها تعين الباحث عند الرجوع إليها لأخذ المعلومة نصّاً وضبطاً يُشار فيها إلى المصدر والجزء والصفحة والمؤلف إذا اشترك

أكثر من واحد في التأليف عنواناً.

**ج-الهوامش:** جمع هامش، وهو المادة المضافة التي يصنعها الباحث وتدل على ثقافته وحسن فهمه، ولا تختلف عن الحواشي في إكمال نقص أو تصحيح وهم وقع فيه الكاتب.

(٤) **دور الكتب الوثائقية:** وهذه الدور رسمية هدفها توثيق الكتاب وحفظه وتثبيت نسبه إلى صاحبه وتكون -بحسب وظيفتها- على نوعين: ١- حفظ المخطوطة مثالها (دار المخطوطات العراقية) ببغداد ودار الكتب المصرية بالقاهرة ودار الكتب الظاهرية سابقاً و(مكتبة الأسد الوطنية) حالياً بدمشق.

٢- حفظ المطبوع، وهذه تثبت نسبة المنشور كتاباً بتوثيقه وتسجيله في مكتبته العامة (المكتبة الوطنية) التابعة لدار الكتب والوثائق ببغداد حيث يُحفظ نتاج الحاضر ليكون إرثاً للمستقبل بعيداً عن السرقة الأدبية التي كانت وراء توثيق النص مادة ونسبة إلى أهله.

أما المناهج الغربية التي تأثر بها بعض المعاصرين فلم تلتفت إلى توثيق النص أو تفكر فيه لأنها ترى فيه شكلاً خارجياً لا علاقة له بالنص، فالنص في داخله وفي أسلوبه هو الذي تغير، أما لوازم النص ومنها توثيقه فتلك مورثات تسهم بها آداب كل شعب لتحافظ على نصوصها وتضمن سلامتها، وتثبت نسبة هذه النصوص إلى أصحابها، وهي بهذا الافتراض النظري تتطابق مع ما دعت إليه، وأن تجاوزت البنيوية بدعوتها إلى النص المغلق باعتباره نصاً لغوياً فأعلنت موت المؤلف، وهي بهذا الإعلان فتحت باباً يسمح بسرقة النص وعذرهما إلى ذلك أن ليس هناك نص

أولي أو أصلي، وكل ما يطرحه كاتب النص ما هو إلا نصوص متداخلة في ما سمته بـ(التناص) وهو (مصطلح مولد انتشر في الثلث الأخير من القرن العشرين وصار مفتاحاً من المفاتيح المنهجية في نقد النصوص الأدبية ومقاربتها) كما يقول د. عمران الكبيسي<sup>(٥٢)</sup> ويوضح دوره بقوله: (له قدرة عالية في التحليل والتفكيك والتشريح اللساني، ومن ثم إعادة البناء على بيئة من الإحاطة المرجعية كيفاً وإجراءً) ثم يعدد مصطلحات تدخل في هذا التحليل منها السرقة والإحالة، وهما من مرتكزات توثيق النص، ولكن المنهج الذي ذكره د. الكبيسي ينفي اهتمام البنيوي بالتوثيق فيقول: (ويقوم منهجياً على الربط بين نصوص حاضرة مع نصوص غائبة في رغبة اللاوعي، ويتم بطريقتها إنجاز الجديد من القديم حيث لا تولد الكلمة بذاتها أو وحدها فلا بد من متعاليات تكوينية ينقد على أساسها المصنف ومؤلفه معاً عبر ما هو غير منظور من الأثر الجمعي)، وهذا التبرير البنيوي لا ينسجم ودعوتهم لموت المؤلف وفيها فتحوا باباً عريضة لشيوعية النص، وبها ضاع حق صاحب النص نفسه دون الإشارة إلى إبداعه، فلو أسلمنا جدلاً بأن النص هو مجموعة نصوص داخلية فيه فإن ذلك لا يعني ضياع حق مبدي هذه النصوص المتداخلة في النص نفسه. لأن هذه المكونات مختلفة المنشأ، ولم تصدر عن عقل واحد خبرة واسلوباً، فضلاً عن تحكّم اللاوعي في توظيفها، فإن قيل إن كاتب النص هو الذي صهر الأساليب

(٥١) مقدمة البردة للبوصيري / قراءة النص وتناص

القراءة / مجلة المورد / مج ٢٧ / ٢٤ / ص ١٠٧.

## المصادر والمراجع

- الأصول / دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب / د. تمام حسّان دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد / ١٩٨٨ م (نشر مشترك).
- أصول نقد النصوص ونشر الكتب / برجستراسر / إعداد وتقديم / مُحَمَّد حمدي البكري. منشورات وزارة الثقافة / مركز تحقيق التراث - القاهرة / ١٩٦٩ م.
- الإعراب في جمل الاعراب / لأبي البركات ابن الأنباري / تحق. سعيد الأفغاني دار الفكر - بيروت / ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
- بدلاً من الخوف / وجهة نظر في إشكاليات أدب الحداثة / عبد العزيز إبراهيم / دار الشؤون الثقافية العامة / ط ١ / ٢٠١٩ م.
- تأريخ الأدب العربي / كارل بروكلمان تر. د. عبد الحليم النجار / دار المعارف / القاهرة / ١٩٦٩ م.
- تمام المتون في شرح رسالة ابن زيدون للخليل بن أبيك الصّفي / تحق. مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر - مطبعة مدني / القاهرة / ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.
- جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة الغرب / لأحمد الهاشمي. منشورات مؤسسة المعارف - بيروت د.ت.
- حديث الأربعاء / د. طه حسين دار المعارف بمصر / ط ٩ / د.ت.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / لعبد القادر البغدادي / تحق. عبد السلام مُحَمَّد هارون / الهيئة المصرية للكتاب - مكتبة الخانجي / القاهرة - ١٩٧٩ - ١٩٨٦ م.
- ديوان الهذليين / الدار القومية للطباعة والنشر / القاهرة / ١٩٦٥ م (نسخة دار الكتب).
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة) لاسماعيل بن حماد الجوهري / تحق. أحمد عبد الغفور عطار / دار العلم للملايين - بيروت / ط ٢ / ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- طبقات فحول الشعراء / لابن سلام الجمحي / تحق. محمود مُحَمَّد شاكر / مطبعة مدني - ط ٢ / القاهرة /

السابقة موظفاً إيّاها في نصّه الموحّد فإنّ هذا الزعم لا يلغي مكوّنًا ثقافيًا دعا إليه هذا المؤلّف دون غيره في ما عرض له من آراء مُجتزأة تدخل في ما أسماه القُدّماء من العرب في توثيق النصّ بـ «النّبذ» التي يُستشهد بها أو مُختصرات يتصرّف بها المؤلّف، ولكن المؤلّف مات، ودليل موته عند البنيويين نصّه الذي يحمل نعشه المُتلقي (القارئ) الذي أصبح الهدف الذي يُشار إليه عبر مشاركته بفهم النصّ، وفاتهم أنّ القُدّماء، ومنهم حازم القرطاجيّ في كتابه (منهاج البلغاء) لم يبلغ دور القائل لأنّه هو مصدر المَقول، ولأنّ الصنّيع الأدبيّ شعراً كان أم نثرًا يقوم على ثلاثة أطراف (مرسل / رسالة / مرسل اليه) ولم يستثن الأول، وإن كلّ الآخر بفحص الرسالة (ويأظهار القائل من المبالغة في تشكيه أو تظلمه أو غير ذلك وإشراب الكآبة والروعة وغير ذلك كلامه ما يوهم أنه صادق) كما يقول حازم في منهاجه<sup>(٥٢)</sup> فإنّ مات صاحب النصّ ساهم موته في سرقة نصّه لأنّ القاعدة تقول لا نصوص أصليّة وأنّ الإبداع لا يخضع إلا للعقل الجمعيّ ويظهر في النصّ من خلال الأسلوب (كلمة أو جملة) وفي النهاية صار نصًّا غريبًا عن مبدعه (صاحبه أو مؤلّفه) دون النظر إلى الموقف النفسيّ للكاتب أو الرؤية الفنيّة أو الجماليّة له، وبذلك ساهم البنيويون من حيث لا يشعرون بتجاوز النصّ الموثق إلى نصّ عائم بعيد عن التوثيق.

(٥٢) منهاج البلغاء وسراج الأدباء / ٣٤٧. (٥١) مقدمة البردة للبوصيري / قراءة النصّ وتناص القراءة / مجلة المورد / مج ٢٧ / ٢٤ / ص ١٠٧.

- ١٩٧٤م. - مصادر الشَّعر الجاهلي وقيمتها التاريخية / د. ناصر الدين أسد / دار المعارف بمصر / ط ٣ / ١٩٦٦م.
- مُعْجَم الأَدبَاء / لياقوت الحموي / دار إحياء التُّراث - بيروت / د.ت.
- مُعْجَم البلدان / لياقوت الحموي / دار صادر - بيروت / ١٩٥٦م.
- المغازي الأول ومؤلَّفوها / يوسف هورفيتش / تر. حسين نصار مكتبة البابي الحلبي / القاهرة - ط ١ / ١٣٦٩هـ - ١٩٤٩م.
- مناهج تحقِّيق التُّراث بين القدامى والمحدثين / د. رمضان عبد التواب / مكتبة الخانجي بالقاهرة / ط ١ / ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- منهج تحقِّيق النُّصوص ونشرها / د. نوري حمودي القيسي - د. سامي مكي العاتي / مطبعة المعارف / بغداد - ١٩٧٥م.
- ٣٠- المنجد في اللُّغة والأدب والعلوم / لويس المعلوف / المطبعة الكاثوليكية ببيروت - ط ١٩ / ١٩٦٦م.
- منهاج البلغاء وسراج الأَدبَاء / لابن حازم القرطاجني / تحق. ابن الخوجة / دار الكُتُب الشرقية / تونس - ١٩٦٦م.
- مجلة المورد / مج ٦ / ع ١٤ لسنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. وزارة الإعلام دار الحرية للطباعة - بغداد.
- مجلة المورد / مج ٢٧ / ع ٢٤ / لسنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م. وزارة الثَّقافة والإعلام / دار الشؤون الثَّقافية العامَّة - بغداد.
- نزهة الألباء في طبقات الأَدبَاء / لابن الأنباري / تحق. د. ابراهيم السامرائي مطبعة المعارف - بغداد / ١٩٥٩م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان / لابن خلکان / تحق. د. إحسان عباس / دار الثَّقافة بيروت / ١٩٧١م.
- ١٩٧٤م. - العمدة في محاسن الشَّعر وأدابه ونقده / لابن رشيق القيرواني / تحق. مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل للنشر والتوزيع والطَّباعة / ط ٤ / ١٩٧٢م.
- الفهرست / لابن النَّدِيم تحق. رضا - تجدد. طهران ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- في الأدب الجاهلي / د. طه حسين دار المعارف بمصر / القاهرة / ط ٩ / ١٩٦٨م.
- القاضي التنوخي وكتابه النشوار لأبي علي التنوخي / تحق. بدوي مُحَمَّد فهد / منشورات المكتبة الأهلية مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٦م.
- قواعد تحقِّيق المخطوطات / د. صلاح الدين المنجد / دار الكتاب الجديد. بيروت / ١٩٧٠م.
- كتاب العين / للخليل بن أحمد الفراهيدي تحق. د. مهدي المخزومي - د. إبراهيم السامرائي / وزارة الإعلام - بغداد ١٩٨٥-١٩٨٨م / ط ١.
- الكفاية في علم الرِّواية / للخطيب البَغْدَادِي. جمعية دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد الدكن - ١٣٥٧هـ.
- لسان العَرَب / لابن منظور / تحق. عامر أحمد حيدر - مُحَمَّد عبد المجيد خليل ابراهيم دار الكُتُب العلميَّة - بيروت / ط ٢ / ٢٠٠٥م - ١٤٢٦هـ.
- لمع الأدلة في أصول النحو / لابن الأنباري / ضمن كتاب الأعراب في جدل الإعراب.
- مختار الأغاني في الأخبار والتهاني / اختيار - ابن منظور. ج ٣ / تحق. عبد المنعم الطحاوي. ج ٤ / تحق، مُحَمَّد ابو الفضل ابراهيم، الدار المصرية للتأليف والترجمة / القاهرة / ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- المزهري في علوم اللُّغة وأنواعها / لجلال الدين السيوطي / تحق. مُحَمَّد جاد المولى وآخرين منشورات المكتبة العصرية / بيروت - ١٩٨٦م.